

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ⲉⲃⲟⲩⲏⲛⲓ ⲛⲓⲥⲩⲟⲩⲟⲩ
ⲟⲩⲟⲩⲟⲩⲛⲓ ⲛⲓⲁⲓⲟⲩⲉⲧ



ⲙⲙⲗⲁⲕⲧⲁ ⲙⲙⲉⲣⲓⲧⲏⲧⲁ
ⲣⲁⲧⲏⲛⲓ ⲙⲙⲟⲩⲟⲩⲁ

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(الفصل 100 من الدستور)

مجلس المستشارين

الثلاثاء 05 جمادى الثانية 1442 (19 يناير 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا"

الفهرس

3	توطئة
5	أولا-سنة من المقاومة والصمود.....
7	ثانيا- الوضعية الوبائية واستقراء مؤشراتهما.....
9	ثالثا-الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا.....
12	أ.أهداف عملية التلقيح والفئات المستهدفة منها
13	ب.الوسائل اللوجستكية والبشرية المرصودة للعملية
13	1.تمهيد فضاءات لاستقبال وتخزين ونقل اللقاح
14	2.تجهيز بنايات الاستقبال اللازمة لإجراء عمليات التلقيح
14	3.الموارد البشرية
15	4.توظيف تكنولوجيا المعلومات
15	ب.إرساء نظام لحكامه تدير العملية
15	1.إحداث عدة لجان على الصعيد المركزي:
16	2.تدابيرتنظيمية على الصعيد الترابي
16	ب.البرنامج العملي للتلقيح
17	ب.خطة التواصل
18	ب.وضع نظام لتتبع الملقحين
18	ب.التدابير الاحترازية الموكبة لعملية التلقيح
18	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله و على آله وصحبه أجمعين

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

توطئة

بداية أتوجه بالشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع "الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا". وهي مناسبة للتواصل مع المؤسسة التشريعية الموقرة، ومن خلالها مع الرأي العام الوطني بخصوص تقدم الترتيبات المتعلقة بالحملة الوطنية للتلقيح.

ولا يخفى عليكم أن هذا الموضوع يحظى بعناية كريمة من قبل جلالة الملك محمد السادس نصره الله، الذي ترأس في 9 نونبر الماضي جلسة عمل خُصِّصَتْ لاستراتيجية التلقيح ضد فيروس كوفيد-19، أعطى فيها جلالته تعليماته السامية لإطلاق عملية تلقيح واسعة النطاق ضد كوفيد-19، كوسيلة ملائمة للتحصين ضد الفيروس والتحكم في انتشاره، مع استهداف المواطنين البالغين من العمر 18 سنة فما فوق وبالتدرج مع إعطاء الأولوية للعاملين بالصفوف الأمامية.

كما أعطى جلالته حفظه الله، في 8 دجنبر 2020 توجيهاته السامية للحكومة لاعتماد مجانية اللقاح ضد وباء كوفيد-19 لصالح جميع المغاربة المستهدفين، وهي التفاتة ملكية كريمة نابعة من العناية الملكية والرعاية الإنسانية، التي ما فتئ جلالته يحيط بها كافة مكونات الشعب المغربي، منذ ظهور الحالات الأولى لهذا الفيروس ببلادنا. وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على اتخاذ تدابير استباقية لضمان التزود باللقاح المضاد للوباء، بهدف تمكين كافة مناطق المملكة من المخزون

الكافي فور التأكد من فعالية أي لقاح من هذه اللقاحات، التي كانت ما زالت في طور المراحل الأخيرة للتجارب السريرية، وفق ما سأشرحه بعد قليل.

وفي هذا الإطار لا بد من التأكيد على الدور الأساسي لمهنيي الصحة، أطباء وممرضين وتقنيين في إنجاز عملية التلقيح، حيث سيكونون دائما في الصفوف الأمامية لتدبير هذه العملية الوطنية الهامة، كما كانوا في مواجهة الجائحة منذ بدايتها.

وهي مناسبة لتجديد التنويه بهؤلاء الأبطال الذين تجندوا لحماية وطنهم وصحة مواطناتهم ومواطنهم بنكران للذات، وتضحيات كبرى قدموا فيها مئات الإصابات بالعدوى وعشرات الوفيات أثناء مزاولة مهامهم الجليلة، رحمة الله عليهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن عملية التلقيح ليست إجراء معزولا أو مستقلا بذاته، وليس هو نهاية المطاف، وإنما يأتي في إطار السيرورة المستمرة للتعاطي مع الوباء، والإجراءات التي اعتمدها المغرب لمحاربته ومحاصرته؛ بدءا بالإجراءات القانونية وفرض حالة الحجر الصحي، إضافة إلى باقي الإجراءات الأخرى سواء الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، والتي كان لها جميل الأثر في انخفاض مؤشرات هذا الوباء والتخفيف من تداعياته.

ويأتي التلقيح كحلقة أخرى من حلقات مكافحة هذا الوباء، وهي لن تكون الحلقة الأخيرة، كما يتعين أن تواكبها وتعقبها إجراءات أخرى من أجل تحصين المكاسب وتفادي الانتكاسة.

وفي هذا الإطار مددت الحكومة الإجراءات الاحترازية التي اعتُمدت قبل وبعد دخول رأس السنة الجديدة، ثم مددناها أسبوعا إضافيا تحسبا لدخول السلالة الجديدة للفيروس لبلادنا، بالنظر إلى أنها أسرع انتشارا من سابقتها، قبل أن تعلن الحكومة يوم الثلاثاء 19 يناير عن تمديد تلك الإجراءات لمدة أسبوعين إضافيين بعد ظهور أول إصابة بهذه السلالة الجديدة.

وقد أكدت وزارة الصحة أمس فعلا تشخيص إصابة مواطن مغربي جاء من الخارج، وذلك في إطار اليقظة الوبائية المستمرة. وهذا يدعونا إلى مزيد الالتزام بالإجراءات الاحترازية.

وكانت وزارة الصحة قد أطلقت مع وزارة التعليم حملة تحاليل واسعة النطاق على مستوى المؤسسات التعليمية، لتقييم الوضع الوبائي والبحث عن وجود السلالة الجديدة، وذلك ما بين 12 و18 يناير تشمل 30 ألف تلميذ موزعين على ست جهات. وقبل تقديم لاستراتيجية الحكومة المتعلقة بتنظيم عملية التلقيح ضد وباء كورونا، لا بأس من الوقوف على بعض خلاصات سنة من المقاومة والصمود في مواجهة الجائحة، ثم الوقوف على الوضعية الوبائية الحالية واستقراء مؤشراتهما.

أولا-سنة من المقاومة والصمود

مرت حوالي سنة على بداية جائحة كورونا، واجهت خلالها بلادنا، بقيادة جلاله الملك محمد السادس نصره الله، هذه الأزمة بكل شجاعة وجرأة واستباقية من أجل إنقاذ حياة وصحة المواطنين أولا، ثم ضمان صمود الاقتصاد الوطني واستعادة عافيته تدريجيا، كل ذلك في إطار مقارنة مغربية خالصة، وتعبئة وطنية لكافة القوى الحية للأمة، ركزت فيها بلادنا على إمكاناتها الذاتية وقدراتها المؤسساتية.

وهي مقارنة أثبتت نجاعتها وفعاليتها على العموم، مقارنة بالعديد من الدول، وهو ما يدعونا إلى أن نفخر بهذه المنهجية الجماعية لتعاطي بلادنا مع الجائحة.

وقد تم التعاطي مع هذه الجائحة خلال سنة 2020 عبر أربع مراحل:

المرحلة الأولى، انطلقت منذ ظهور الحالات الأولى للوباء على المستوى العالمي، واتسمت على وجه الخصوص باليقظة وتتبع الوضع الوبائي والصحي على المستوى الدولي، ووضع الترتيبات المؤسساتية وآليات حكمة تدبير الأزمة، وتوفير تقنيات الكشف والتحليل، ووضع آليات التواصل والتحسيس والتوعية والشفافية؛

المرحلة الثانية، امتدت من اكتشاف أول حالة للفيروس ببلادنا (2 مارس 2020) إلى غاية 25 ماي 2020، واتسمت بفرض الحجر الصحي الشامل. وشهدت هذه المرحلة على وجه الخصوص، تعبئة استثنائية للشعب المغربي خلف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، مع تميز خاص للمرابطين في الخطوط الأمامية لمواجهة الوباء، خاصة الأطر الصحية وعمال النظافة وقوات الأمن. كما تميزت هذه المرحلة بتقوية القدرات المؤسسية من خلال إنشاء صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا، وتوزيع الدعم على الأشخاص الذاتيين والاعتباريين، فضلا عن تقوية متواصلة للكفاءات والقدرات.

المرحلة الثالثة، امتدت من 25 مايو إلى 20 يوليوز 2020، أي منذ الإعلان عن خطة تخفيف تدابير الحجر الصحي، تم خلالها التركيز على تنفيذ إجراءات التخفيف من تدابير الحجر الصحي بصفة تدريجية، بالموازاة الاستثنائية التدريجية للأنشطة، مع الحرص على التتبع الدقيق للوضع الوبائي والسيطرة على البؤر الجديدة للإصابة بالفيروس؛

أما المرحلة الرابعة، فقد امتدت من 20 يوليوز إلى نهاية سنة 2020، وقد شهدت هذه المرحلة البحث عن اللقاح، والاستعداد لعملية التلقيح الوطنية، وكذا الشروع في إعداد ترتيبات الإقلاع الاقتصادي، مع استمرار اليقظة القصوى في مواجهة تقلبات الوضع الوبائي.

ويمكن القول أن النجاحات الجماعية التي حققناها كانت أكبر بكثير من حالات الصعوبات أو الإخفاقات المترتبة عن الضغط الناجم عن سرعة انتشار الجائحة وما صاحبه من تطورات متسارعة ومن اتخاذ إجراءات احترازية مستعجلة. وقد استخلصنا الكثير من الدروس من مختلف هذه المحطات، ولا نزال نستخلص العديد من العبر في مواجهة الطابع غير المتوقع للجائحة، من أجل حماية المواطنين وخدمتهم بشكل أفضل.

ثانيا- الوضعية الوبائية واستقراء مؤشراتها

في الوقت الذي تجاوز فيه عدد المصابين بكوفيد-19 على المستوى العالمي 94 مليون مصابا، وعدد الوفيات 2 مليون شخص، تسجل المؤشرات ببلادنا إلى غاية 18 يناير 2021 المعطيات التالية:

معطيات ومؤشرات	18 أكتوبر	01 نونبر	18 نونبر	18 يناير
عدد الحالات المؤكدة	173.632	222.544	306.995	460.144
عدد الحالات المستبعدة	2.866.549	3.125.328	3.404.049	4.273.754
مجموع الوفيات	2.928	3.762	5.013	7.977
الوفيات في 24 ساعة	50	67	81	35
مجموع حالات الشفاء	143.972	184.313	253.351	435.686
إجمالي عدد التحاليل				4.733.898
العدد الإجمالي للحالات النشطة	26.732	34.469	48.631	16.481
العدد الإجمالي للحالات الخطيرة أو الحرجة	534	840	1040	930
الحالات الخطيرة الجديدة في 24 ساعة	32	87	170	56
معدل ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19	26,3%	36,4%	38%	29,4%
مؤشر الإصابة التراكمي/ 100.000	100.000 /478	100.000 /613	100.000/845,4	100.000/1266.4
المرتبة عالميا		32		34
مؤشر الإصابة في 24 ساعة	100.000 /7,5	100.000 /9,5	100.000/14.8	100.000/1.3
نسبة الإماتة	1,7%	1,7%	1.6%	1.7%
نسبة التعافي	82,9%	82,8%	82.5%	94.7%
نسبة التحاليل الإيجابية	11,99%	16,3%	23,6%	6%

قراءة في بعض المؤشرات

- تقاس حدة الحالة الوبائية بعدد الحالات الحرجة أو الوفيات وليس بعدد الإصابات فحسب؛
- تفشي الوباء يراقب بنسبة عدد الحالات لكل 100.000 نسمة أسبوعياً؛
- أغلب حالات الإصابة المسجلة تبقى بدون أعراض؛
- انخفض بحمد الله معدل ملء أسرة الإنعاش الخاصة بكوفيد-19 من 36.4% في الفاتح من نونبر الماضي إلى 29.4% يوم أمس، مما خفف الضغط نسبياً على منظومتنا الصحية؛
- فيما يتعلق بنسبة الإماتة، ما تزال بلادنا تحتفظ بنسبة 1,7 في المائة والتي تعد من النسب الأقل على الصعيد العالمي، مع الإشارة إلى أننا انطلقنا من نسبة إماتة تفوق ذلك بكثير مع بداية الوباء؛
- أغلب الوفيات التي حصلت همت أشخاصاً مسنين أو يعانون من أمراض مزمنة أو بسبب التأخر في الولوج إلى العلاج؛
- تمركز نسبة كبيرة من الحالات المسجلة بعدد محدود من المدن الكبرى كالدار البيضاء.

وبفضل الله تعالى، ثم بفضل التدابير الحكومية المتخذة، وكذا بانخراط المواطنين والمواطنات الواسع في احترام هذه التدابير، فقد سُجل انخفاض في عدد الإصابات كوفيد-19 ابتداءً من منتصف نونبر 2020، ولدينا منحى متجه نحو الأسفل سواء بالنسبة للحالات الجديدة أو الوفيات، لكنه يبقى تحكماً حذراً، يجب معه الاستمرار في الإجراءات الاحترازية الجماعية، والتي كان لها دور مهم في التقليل من سرعة الانتشار التي كانت تعرفها بعض المدن.

وبفضل التتبع المستمر للوضع البيئي والتعامل الاستباقي معها بما يلزم، لم تضطر بلادنا إلى إعادة فرض حجر صحي شامل بسائر أرجاء التراب الوطني، على غرار بعض الدول الأوروبية.

غير أنه بالرغم من هذا التحسن النسبي للوضع البيئي، فإنه ينبغي الاستمرار في الحيلة والحذر، وتظافر الجهود والتعبئة الجماعية للحيلولة دون تفاقم الوضع أو الاضطرار إلى فرض حجر صحي شامل، مع ما يتبع ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية وإنسانية ثقيلة.

ثالثا- الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا

السيد الرئيس المحترم،

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة على إعداد تصور متكامل للبرنامج الوطني للتلقيح ضد وباء كورونا، بدءا من عملية اقتنائه، ومرورا بتخزينه ونقله وتوزيعه بطريقة آمنة في مختلف أرجاء الوطن، وانتهاء بإجراء عملية التلقيح وتبعية الحالات، بما يمكن من توفير كافة شروط إنجاح هذا الورش الوطني الكبير، وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ومن الطبيعي أن يتساءل المواطنات والمواطنون عن موعد الشروع في عملية التلقيح، وهناك من يتحدث عن تأخر في انطلاق هذه العملية، كما تناسلت الكثير من الشكوك والشائعات حول هذه الأمور.

وقبل الحديث عن التوصل باللقاح، ينبغي علينا التأكيد أولا من فعالية اللقاح وخلوه من الآثار الجانبية، فالمهم أولا هو صحة المواطنين ونجاح عملية التلقيح وتحقيق أهدافها.

وأود بهذه المناسبة أن أوضح بأن بلادنا عملت على إبرام اتفاقيات خاصة باللقاح مبكرا، كما وضعت برنامجا محكما للتلقيح، غير أن الشروع في هذه العملية الوطنية يبقى رهينا بالوضع العالمية لتصنيع اللقاحات وتسليمها.

وفي هذا الإطار حرصت بلادنا على التوقيع مبكرا في السوق الدولية عبر تكثيف الاتصالات والمفاوضات مع شركاء المملكة لمواكبة الاستراتيجية الوطنية للتلقيح، أشرفت عليها وزارتي الخارجية والصحة مشكورتين، توجهت بما يلي:

- توقيع اتفاقية تعاون فيما يتعلق بالتجارب السريرية للقاح مع مجموعة "Sinopharm CNBG" للأدوية، تشمل ثلاثة مجالات للتعاون: نقل التكنولوجيا، المشاركة في المرحلة الثالثة للتجارب السريرية والتزويد بالقاح، فضلا عن التعاون الهادف إلى ضمان ولوج اللقاح إلى القارة الإفريقية؛
- توقيع مذكرة تفاهم لاقتناء اللقاحات المضادة لكوفيد-19 التي تنتجها شركة "R-Pharm" بالهند، بترخيص من مجموعة "AstraZeneca" البريطانية السويدية.

المعايير المحددة في اختيار هذين اللقاحين

أولا، معيار السلامة والتجربة، لأن هذين اللقاحين، يعتمدان التقنية الكلاسيكية للتطعيم القائمة على "فيروس معطل"، وهي تقنية قديمة ومجربة ومأمونة؛

وثانيا، معيار سهولة التخزين والنقل، لأن هذين اللقاحين لا يحتاجان سوى إلى درجة حرارة تتراوح بين 2 و 7 درجات مئوية لتخزينهما، بينما بعض اللقاحات الأخرى تحتاج إلى ناقص 70 درجة لتخزينها وتوزيعها، وهو ما يتطلب إمكانيات لوجستية ضخمة يصعب توفيرها في الوقت الحالي، لا سيما على مجموع التراب الوطني.

وهكذا انكبت الحكومة، بتنسيق بين القطاعات المعنية، خصوصا وزارتي الصحة والداخلية وباقي المتدخلين، على إعداد تصور متكامل لاستراتيجية التلقيح، من حيث تحديد المستفيدين والأطر الطبية والترتيبات اللوجستية الضرورية وغيرها، بما يمكن من إنجاز هذه العملية وضمان إجرائها في أفضل الشروط الصحية والتنظيمية.

كما رصدت الحكومة إمكانيات مالية كافية لضمان مجانية هذه العملية وإنجاحها باحترام المعايير المهنية اللازمة.

والجدير بالذكر أن عملية التلقيح هذه تقوم على 4 مرتكزات أساسية وهي:

- الشفافية؛
- التطوع؛
- المجانية؛
- والتضامن.

وقد جرى الإعداد لهذه العملية في إطار تعبئة شاملة للمنظومة الصحية الوطنية، واستنادا إلى الدروس المستخلصة والتجربة والخبرة الكبيرة التي راكمتها بلادنا في مجال التلقيح، ولا أدل على ذلك من نجاح حملات تطعيم الأطفال، وكذا نجاح حملة التطعيم ضد الحصبة والحميراء في عام 2011، والتي تم خلالها تلقيح 11 مليون شخص في ظرف شهرين فقط.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن القدرة الإنتاجية للقاح في العالم محدودة، مقابل حجم الطلب الكبير، ورغم تطوير اللقاحات في وقت قياسي، فالشركات المصنعة تسارع الزمن لتلبية الطلب العالمي الذي يصل إلى 10 مليارات جرعة. ومن الطبيعي أن تقوم الدول المطورة للقاحات باقتناء أولى الجرعات المنتجة لنفسها، كما أن البعض لجأ إلى المضاربة من أجل شراء اللقاحات بأثمنة تتجاوز ضعفها بخمس مرات، أو أكثر. هذه ظروف ندرة عالمية تشكو منها جل الدول.

ويمكن أنؤكد، على أننا على أتم الاستعداد لإنجاح هذه العملية، وستعطى الانطلاقة الرسمية للحملة بمجرد توصلنا باللقاحات، والجهات المختصة تتابع يوميا الموضوع مع المزودين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ظهور سلالات جديدة للفيروس في العالم، كما هو الشأن بالنسبة للطفرة التي وقعت في بريطانيا، لن يكون له تأثير على فعالية اللقاح وإجرائه بشكل طبيعي، وهذا ما أكده الخبراء لحد الآن، والذين أكدوا أيضا على أن هذه السلالة الجديدة من الفيروس لها قدرة أكبر على العدوى والانتشار بسهولة بين الناس، غير أنها أقل حدة وشراسة من سابقتها.

ولمواصلة الجواب على أسئلة السيدات والسادة المستشارين المحترمين، سأطرق تباعاً لأهداف عملية التلقيح والفئات المستهدفة منها، والتحضيرات اللوجستية المرتبطة بها ونظام حكامه تديرها، وخطة التواصل المرتبطة بها، ثم التدابير المتعلقة بتتبع الحالات.

1. أهداف عملية التلقيح والفئات المستهدفة منها

تهدف عملية التلقيح إلى ضمان وقاية فردية وجماعية من أجل كسر سلسلة انتشار الفيروس، وتفادي وفيات الأشخاص في وضعية صحية هشّة، وحماية الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة، وتحقيق المناعة الجماعية، كل ذلك في أفق القضاء على الوباء، واستعادة المواطنين لحياتهم وأنشطتهم الطبيعية والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

وتستهدف هذه العملية 25 مليون شخص (حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط)، وذلك لتحقيق معدل تغطية لا يقل عن 80% من الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 18 سنة، علماً أنه حسب المعايير العلمية المعتمدة في مجال التلقيح فإن المناعة الجماعية تتحقق بتلقيح 60% فقط من الساكنة المستهدفة، وقد سعينا نحن إلى تلقيح 80% ضماناً للنجاعة أكبر وتفادياً لمخاطر الانتكاسة.

وسيتم التلقيح بشكل تدريجي لضمان تحصين جميع الفئات المستهدفة وفقاً لجدول تلقيح من جرعتين، على أن تعطى الأولوية للعاملين في الخطوط الأمامية (العاملين في القطاع الصحي، السلطات العمومية، وقوات الأمن، وموظفي قطاع التربية الوطنية)، والفئات الهشّة صحياً، لتتم بعد ذلك عملية تلقيح عامة السكان البالغة أعمارهم 18 سنة فما فوق.

II. الوسائل اللوجستكية والبشرية المرصودة للعملية

1. تهيئ فضاءات لاستقبال وتخزين ونقل اللقاح

تم في هذا الإطار القيام بالتدابير التالية:

- إعداد مستودع وطني لتخزين اللقاح (وكالة التبريد المستقلة في الدار البيضاء - RAFC-)، وتبلغ السعة التخزينية لهذا المستودع 25 مليون جرعة، مع تعبئة مستودع احتياطي؛
- وضع خطة لاستقبال وتخزين وتوزيع اللقاح في ظروف آمنة، مع ضمان الحفظ ومراقبة جودتها، والقدرة على تقييم أدوات تخزين اللقاح على المستوى الوطني. وتتم مراقبة درجة حرارة اللقاحات باستخدام 17000 كاشف لدرجة الحرارة، كما سيتم تتبع مسار تنقلها مباشرة عبر نظام الملاحة "GPS".
- تقييم معدات تخزين اللقاحات على المستوى الوطني وتعزيزها والرفع من كفاءتها.
- اقتناء معدات سلسلة التبريد (328 خزانة التبريد، 1029 ثلاجة، 236 مجمد، 2084 صناديق متساوية الحرارة، 3434 حامل للقاح، 62116 مجمعات التبريد، 5000 وعاء حافظ للحرارة، 17002 مسجلات درجة الحرارة).
- تجنيد وسائل المواصلات اللازمة لحسن سير الحملة الوطنية للتلقيح بلغ عددها 1600 منها ما هو تابع لوزارة الصحة والبعض الآخر للشركاء؛
- تخصيص اعتمادات مالية للمحروقات وضعت رهن تصرف الجهات والمندوبيات الإقليمية للصحة؛
- تخصيص اعتمادات مالية لضمان الوجبات الغذائية للموارد البشرية المكلفة بالتلقيح؛
- تخصيص اعتمادات مالية لتدبير نفايات التلقيح.

2. تجهيز بنيات الاستقبال اللازمة لإجراء عمليات التلقيح

تم تجنيد جميع مؤسسات الرعاية الصحية الأولية بإحداثيات أكثر من 3000 محطة للتلقيح، تقدم خدماتها عبر نمطين:

- النمط القار، يتم فيه استقبال الفئات المستهدفة بمحط التلقيح؛
- النمط المتنقل، تنتقل الفرق الملحقة بمحطة التلقيح، وفقاً لبرنامج محدد مسبقاً للنقاط المعدة لهذه العملية (ما يفوق 10000)، على سبيل المثال: المستشفيات، الجامعات ومعاهد التدريب، المدارس الداخلية والمسكن الجامعية، السجن والرحل وغيرها.

3. الموارد البشرية

سيتم تعبئة إجمالي 25631 عضواً من الطواقم الطبي للعملية، بما في ذلك أكثر من 11000 في المناطق الحضرية، مع إمكانية الاستعانة بأطباء من القطاع الخاص وطلبة الطب والمؤسسات المهنية لتكوين الممرضين والهلال الأحمر والمنظمات الكشفية. وتتوزع الموارد البشرية المرصودة بجميع فئاتها الطبية والتمريضية والإدارية بكافة ربوع المملكة:

- 4053 إطار طبي؛

- 10468 ممرض؛

- 3983 إطار إداري بقطاع الصحة؛

- الاستعانة بأطر تابعة لقطاعات أخرى بلغ عددها 7127؛

وسيتم تأسيس 6377 فرقة للتلقيح مكونة من عضوين، أحدهما مكلف بعملية التلقيح، والثاني بعملية التسجيل في النظام المعلوماتي المخصص لذلك.

وفي إطار تأهيل الموارد البشرية المشاركة في عملية التلقيح، تم إعداد مراجع لفائدة مهنيي الصحة حول كل ما يتعلق بعملية التلقيح، كما أجريت لفائدتهم تدريبات ميدانية

بكافة أقاليم وعمالات المملكة وعلى مستوى جميع محطات التلقيح، كما تم تنظيم عمليات محاكاة لتجسيد مختلف مراحل العملية، تهدف إلى الوقوف على السير الفعلي للاستعدادات الجارية للحملة الوطنية للتلقيح ضد فيروس كوفيد-19، وتفادي المشاكل التقنية التي قد تحدث خلال العملية الفعلية للتلقيح.

4. توظيف تكنولوجيا المعلومات

سيتم العمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتيسير برنامج التلقيح، من خلال:

- أحداث بوابة رقمية للحملة الوطنية للتلقيح من أجل التواصل والتسجيل وتحميل شهادة التلقيح؛
- أحداث رقم مجاني لبعث رسائل قصيرة "1717" لغرض التسجيل للاستفادة من التلقيح، وتلقي موعد ومكان التلقيح؛
- وضع نظام معلوماتي "جواز الصحة" لتتبع الحالة الصحية للأشخاص الملقحين؛
- وضع نظام معلوماتي لتدبير جودة اللقاحات في جميع مراحل سلسلة التبريد من استقبال اللقاح الى غاية استعماله؛
- اقتناء 6000 لوحة الكترونية للتسجيل.

III. إرساء نظام لحكمة تدبير العملية

يتميز تدبير عملية التلقيح الوطنية ضد فيروس كورونا بنظام حكمة خاص، يروم ضمان السير الجيد للعملية وانسجام تدخلات مختلف الفاعلين.

ولهذه الغاية، تم اتخاذ عدة تدابير على الصعيدين المركزي والترابي.

1. أحداث عدة لجان على الصعيد المركزي:

- لجنة تقنية مشتركة تضم وزارتي الصحة والداخلية، تجتمع بصفة مكثفة ودورية من أجل الاستعداد لحملة التلقيح، وتدقيق الجانب الميداني للعملية.

- اللجنة المكلفة بالبرنامج الوطني للتلقيح، تتولى بوضع دلائل حول اللقاح والسهل على تكوين فرق التلقيح قبل انطلاق العملية؛
- اللجنة الدوائية لتأطير عمليات الترخيص لاستعمال اللقاح عبر التراب الوطني؛
- اللجنة اللوجستية، المكلفة بتقييم الموارد اللوجستية المتوفرة والواجب اقتناؤها؛
- لجنة التواصل، المكلفة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتواصل اللازمة لتعبئة جميع الفاعلين؛
- لجنة التتبع والتقييم المكلفة بإعداد خطة وميكانزمات تسجيل المستفيدين وتتبع حالتهم الصحية خلال وبعد فترة التلقيح.

2. تداير تنظيمية على الصعيد الترابي

- إخبار وتعميم محتوى الاستراتيجية الوطنية للتلقيح على جميع المصالح اللامركزية؛
- تعميم الجوانب العملية والفنية لدى ممثلي المديرية الجهوية للصحة من أجل إعداد خطط جهوية وإقليمية للعملية؛
- مواكبة المديرية الجهوية للصحة من خلال عقد اجتماعات من تأطير فرق مركزية، بحضور المديرين الجهويين ومندوبي وزارة الصحة بالعمالات والأقاليم، بهدف مناقشة معمقة ودقيقة لمحتوى الخطط الإقليمية المعدة، من أجل المصادقة عليها نهائياً على جميع المستويات؛
- تتبع مدى جاهزية محطات التلقيح على الصعيد الوطني، وكذا مخازن اللقاحات.

IV. البرنامج العملي للتلقيح

سيتم إجراء عملية التلقيح وفق البرنامج التالي:

- تنفيذ عملية التلقيح على مدى 12 أسبوعًا، بمعدل 6 أيام عمل في الأسبوع وأربع فترات كل واحدة لمدة 21 يومًا؛
 - معدل 150 إلى 200 لقاح يوميًا لكل فريق من الأطقم الصحية، مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية المتوفرة من اللقاح ووتيرة التموين؛
 - إرساء نظام مداومة لضمان السير الطبيعي للخدمات الصحية الأخرى.
- هذا، وستشمل عملية التلقيح في المقام الأول العاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك الأطقم الصحية والسلطات العمومية، وأجهزة الأمن، والموظفين في قطاع التربية والتكوين، والفئات الهشة صحيا. بعد ذلك، ستشمل العملية جميع المواطنين، حسب السن.

٧. خطة التواصل

- تم وضع خطة وطنية للتواصل، بمساهمة الشركاء تهدف الى تحسيس وإخبار المواطنين بكل الجوانب المتعلقة بعملية التلقيح، من خلال جملة من الدعامات:
- إنتاج وصلات فيديو توعوية وأخرى توضيحية حول أهمية التلقيح (كبسولات تلفزيونية وإذاعية)؛
- إعداد بنك للأسئلة/أجوبة تفاعلا مع تساؤلات المواطنين بمساهمة اللجنة العلمية الخبراء في الميدان؛
- إنشاء بوابة إلكترونية مخصصة لحملة التلقيح؛
- إطلاق خط هاتفي للإجابة على أسئلة المواطنين حول عملية التلقيح؛
- إرساء نظام لحجز المواعيد، يقوم على إلزامية التسجيل المسبق عبر الإنترنت أو لدى السلطات المحلية، سيتم على إثره إرسال رسالة نصية قصيرة لهم من الرقم "1717" تحدد موعد ومكان التلقيح بالنسبة للجرعة الأولى والثانية.

٧١. وضع نظام لتتبع الملقحين

سيتم تسليم مستند لكل فرد تم تلقيحه، يحتوي على رمز الاستجابة السريعة. ويجب أن يحتفظ الشخص المعني بهذه الوثيقة لأنه سيتعين عليه تقديمها إذا لزم الأمر. وفي إطار تتبع وملاحظة ظهور أي آثار جانبية محتملة، سيتم إجراء المراقبة عن بعد للأشخاص الذين تم تلقيحهم إما من قبل الشخص المعني، أو بواسطة أحد أعضاء الطاقم الصحي من خلال تطبيق "جواز صحة" ومنصة "يقظة لقاح" (مراقبة اللقاح).

- تخصيص فضاء لتتبع الحالة الصحية للملقحين ما بعد أخذ الجرعات؛
- اقتناء 12000 حقيبة للإسعافات الأولية؛
- وضع نظام معلوماتي "جواز الصحة" لتتبع الحالة الصحية للأشخاص الملقحين تحت إشراف فريق طبية مؤهلة
- مراقبة الملقحين لمدة سنة بعد التلقيح.

٧٢. التدابير الاحترازية المواكبة لعملية التلقيح

من المعلوم أن الشروع في عملية التلقيح لا يعني الاستغناء عن التدابير الاحترازية والوقائية المعمول بها، بل على العكس من ذلك، ينبغي دعم عملية التلقيح بالاستمرار في اتخاذ تدابير الوقاية والتباعد، وأخذ الحيطة والحذر، إلى غاية تحقيق الغاية المثلى لعملية التلقيح والمتمثلة في تحقيق المناعة الجماعية والقضاء على الفيروس. صحيح أن اللقاح عامل مساعد على الحد من انتشار الوباء، لكن ليس بصفة مطلقة، فهو لا يمنح المناعة بنسبة 100 في المائة وإنما ما بين 60 و90 في المائة تقريبا، لذلك لا بد من الاستمرار في التزام الجميع بالإجراءات الوقائية والاحترازية.

خاتمة

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في الختام، أود أن أجدد التأكيد على انخراط الحكومة التام للعمل على إنجاز الحملة الوطنية للتلقيح ضد وباء كورونا، من خلال توفير كافة الظروف والترتيبات الاستباقية اللازمة.

واعتبارا لحجم هذا الورش الوطني وغايته الفضلى التي تتمثل في حفظ سلامة الوطن والمواطنين، فإنه يقتضي تعاون وتضافر جهود الجميع، حكومة، ومهنيين، ومجتمع مدني، ومواطنين، لتحقيق هدف واحد هو إنجاز عملية التلقيح. كما ينبغي تحصين هذا الورش من أي تشويش، ولا سيما من خلال الأخبار الزائفة.

الحكومة اتخذت كافة التدابير اللازمة. وكافة أعضائها سيكونون ضمن الفئات الأولى المنخرطة في هذا الورش الوطني الهام.

وأملنا في الله تعالى، وفي تعبئة وتلاحم كافة مكونات الشعب المغربي وقواه الحية وراء قائد الأمة صاحب الجلالة محمد السادس حفظه الله لإنجاح هذا الورش الوطني الهام وتحصين بلادنا من الوباء في أفق عودة المواطنين، تدريجيا، إن شاء الله، لممارسة حياتهم العادية، في طمأنينة وأمان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.